شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية
«راميدا» ش.م.م

بيان صحفي

شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية «راميدا» ش.م.م ترصد نمو الإيرادات خلال عام 2019 والانتهاء من تنفيذ التوسعات الإنتاجية والتحديثات المخططة بمصانعها

ارتفاع إيرادات راميدا بمعدل سنوي 11.0% لتبلغ 894.0 مليون جنيه خلال عام 2019 على الرغم من اضطراب الأنشطة الإنتاجية نتيجة إجراء التحديثات بالمصانع التابعة. والشركة ترصد تراجع الأرباح التشغيلية المعدلة قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك بمعدل سنوي 9.7% لتبلغ 260.9 مليون جنيه خلال نفس العام، وذلك على خلفية نقص توريد بعض المنتجات بالإضافة إلى ارتفاع مصروفات البيع والتسويق. والشركة تتطلع إلى تنفيذ استراتيجية نمو واعدة بدءًا من عام 2020 في ضوء الإتمام الناجح لطرح أسهمها بالبورصة المصرية وضخ 250 مليون جنيه في تحديث مصانعها التابعة وإطلاق منتجات جديدة، مما سيساهم في تعزيز الاستفادة من اقتصاديات الحجم عبر تنمية الإيرادات وخفض التكاليف.

القاهرة في 18 فبراير 2020

أعلنت اليوم شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية – كود البورصة المصرية RMDA.CA – (ويشار إليها بمصطلح «الشركة»، أو «راميدا» أو «المجموعة» في حالة الإشارة إليها وشركاتها التابعة بصورة مجمعة)، وهي شركة رائدة في قطاع الأدوية المصري، عن نتائجها المالية والتشغيلية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حيث بلغت الإيرادات 894.0 مليون جنيه خلال عام 2019، وهو نمو سنوي بمعدل 11.0% بفضل نجاح الشركة في إطلاق مستحضرات دوائية جديدة وتحسن متوسط الأسعار.

وارتفع إجمالي الربح بمعدل سنوي 0.03% ليبلغ 405.6 مليون جنيه خلال عام 2019، بينما تراجع هامش الربح الإجمالي ليسجل 45.4% مقابل 50.3% خلال العام السابق، وذلك على خلفية تشكيلة المنتجات التي تم بيعها، مصحوبًا بانقطاع توريد المنتج الوحيد الذي يتم تصنيعه لدى الغير في ذلك الوقت، مما دفع الشركة إلى استيراد هذا المنتج من مورد بديل بتكلفة مرتفعة.

بلغت الأرباح التشغيلية المعدلة قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك (adjusted EBITDA) 260.9 مليون جنيه خلال عام 2019، وهو انخفاض سنوي بنسبة 9.7%. وسجل هامش الأرباح التشغيلية المعدلة (adjusted EBITDA margin) 29.2% خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض هامش الربح الإجمالي وارتفاع نسبة مصروفات البيع والتسويق إلى الإيرادات على خلفية زيادة الرواتب وارتفاع مصروفات الدعاية والتسويق.

سجل صافي الربح بعد حقوق الأقلية 82.4 مليون جنيه خلال عام 2019، وهو تراجع سنوي بمعدل 36.1%. وصاحب ذلك انخفاض هامش صافي الربح بعد حقوق الأقلية إلى 9.2% مقابل 16.0% خلال العام السابق. ويرجع انخفاض صافي الربح بعد حقوق الأقلية إلى تراجع الأرباح التشغيلية المعدلة قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك (adjusted EBITDA)، وكذلك هامش الأرباح التشغيلية المعدلة (adjusted EBITDA margin) بالإضافة إلى ارتفاع مصروفات التمويل خلال عام 2019 مقارنةً بالعام السابق.

ملخص قائمة الدخل

(مليون جنيه)	الربع الأخير 2019	الربع الأخير 2018	التغيير	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	التغيير
الإيرادات	*275.2*	233.5	***%17.9***	894.0	805.5	***%11.0***
مجمل الربح	**144.0**	**127.3**	***%13.1***	**405.6**	**405.5**	***%0.4***
هامش الربح الإجمالي	*%52.3*	*%54.5*	*(2.2) نقطة*	*%45.4*	*%50.3*	*(5.0) نقطة*
الأرباح التشغيلية المعدلة قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك	**101.6**	**97.5**	***%4.2***	**260.9**	**288.9**	***(%9.7)***
هامش الأرباح التشغيلية	*%36.9*	*%41.8*	*(4.9) نقطة*	*%29.2*	*%35.9*	*(6.7) نقطة*
صافي الربح بعد حقوق الأقلية	**50.8**	**53.0**	***(%4.2)***	**82.4**	**129.0**	***(%36.1)***
هامش صافي الربح بعد حقوق الأقلية	*%18.4*	*%22.7*	*(4.2) نقطة*	*%9.2*	*%16.0*	*(6.8) نقطة*

بلغت إيرادات قطاع المبيعات المحلية 591.5 مليون جنيه خلال عام 2019، أو ما يعادل 66% من إجمالي الإيرادات، حيث ساهم القطاع بنسبة 72% من معدل نمو إجمالي الإيرادات خلال نفس الفترة. وارتفعت إيرادات قطاع المناقصات بمعدل سنوي 10.4% لتبلغ 195.9 مليون جنيه خلال عام 2019، ليحتل المرتبة الثانية من حيث المساهمة في إجمالي الإيرادات بنسبة 21.9% خلال عام 2019. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع مساهمة قطاع

المناقصات في إجمالي الإيرادات إلى 20.0% خلال الربع الأخير من عام 2019 مقابل 13.3% خلال نفس الفترة من العام السابق بفضل توقيع عقود جديدة خلال الربع الأخير من عام 2019، علمًا بأن مساهمة قطاع المناقصات بإجمالي الإيرادات تجاوزت مساهمة قطاع المبيعات المحلية على أساس ربع سنوي. وارتفعت إيرادات قطاع التصدير بمعدل سنوي 7.6% ليبلغ 65.1 مليون جنيه خلال عام 2019، واستقرت مساهمة القطاع في إجمالي الإيرادات عند مستويات عامي 2018 و2019 والتي تراوحت بين 7 و8% من إجمالي الإيرادات. وارتفعت مبيعات التصنيع لأطراف أخرى بمعدل سنوي 4.2% لتبلغ 41.5 مليون جنيه أو ما يعادل 5% من إجمالي الإيرادات خلال عام 2019. وتتوقع الشركة نمو نتائج قطاع التصنيع لأطراف أخرى خلال عام 2020، في ضوء التحديثات التي قامت الشركة بإجرائها ومن بينها الانتهاء من تركيب خطين جديدين لإنتاج مستحضرات البودرة المجففة خلال الربع الأخير من عام 2019.

تعليقات الإدارة حول النتائج المالية والتشغيلية:

وفي هذا السياق أوضح الدكتور عمرو مرسي العضو المنتدب لشركة راميدا، أن عام 2019 مثل مرحلة حاسمة في مسيرة نمو الشركة في ضوء الإنجازات العديدة التي حققتها، وفي مقدمتها إدراج الشركة في البورصة المصرية خلال ديسمبر 2019 وزيادة رأسمال الشركة بواقع 582.5 مليون جنيه، وهو ما سيساهم في تعزيز قدرة الشركة على توظيف فرص النمو الجذابة والاستفادة من ارتفاع معدلات الطلب التي يحظى بها سوق الأدوية المصري دائم النمو.

وتابع مرسي أن عام 2019 شهد أيضًا إتمام أكبر عملية تحديث في تاريخ الشركة الذي يمتد إلى أكثر من ثلاثين عامًا، حيث قامت راميدا باستثمار 250 مليون جنيه على مدار السنوات الثلاث الماضية للارتقاء بمصانعها الثلاثة التابعة، والتي شهدت إدخال تحسينات على خطوط الإنتاج القائمة، وإضافة خطوط إنتاج جديدة من أجل إنتاج المستحضرات ذات الأهمية الاستراتيجية، علاوةً على الامتثال للمتطلبات الخاصة بممارسات التصنيع الجيد. وأشار مرسي إلى أن إتمام هذه الخطة أثمر عن تنمية إجمالي الطاقة الإنتاجية للمجموعة بنسبة 63% بحلول نهاية عام 2019.

ومن جانبه، أعرب محمود فايق رئيس القطاع المالي بشركة راميدا، عن اعتزازه بالنتائج المالية التي حققتها الشركة خلال عام 2019 على الرغم من الاضطرابات الاستثنائية بالأنشطة الإنتاجية على خلفية التوسعات الأخيرة التي تم إجرائها بالمصانع وخطوط الإنتاج التابعة خلال أول تسعة أشهر من عام 2019، حيث ارتفعت الإيرادات بمعدل سنوي 11% لتبلغ 894.0 مليون جنيه خلال عام 2019 بفضل ارتفاع المبيعات المحلية وتحسن باقة المنتجات، مما ساهم في الحد من أثر اضطراب توريد منتج البودرة المجففة الوحيد الذي يتم تصنيعه لدى الغير في ذلك الوقت. ولفت فايق إلى نجاح الشركة في إتمام تشغيل خطين جديدين لإنتاج البودرة المجففة خلال نوفمبر 2019، مما أثمر عن تأمين احتياجات الشركة عبر تصنيع كافة مستحضراتها الدوائية ذاتيًا.

وأضاف فايق أن ربحية الشركة تأثرت أيضًا بالاضطرابات المذكورة، حيث تراجعت الأرباح التشغيلية المعدلة قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك بمعدل سنوي 9.7% خلال العام، غير أن الشركة شهدت تحسن نتائجها المالية فور الانتهاء من أعمال التحديثات واستئناف عملياتها التشغيلية في ضوء نمو الإيرادات بمعدل سنوي 17.9% خلال الربع الأخير من عام 2019، مصحوبًا بارتفاع هامش الأرباح التشغيلية المعدلة قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك ليسجل 36.9% خلال نفس الفترة. وأشار فايق إلى توقعات الإدارة بأن ينعكس الأثر الإيجابي الكامل لتلك التحديثات بدءًا من عام 2020.

وفي سياق متصل، لفت مرسي إلى نجاح الشركة في إطلاق 8 مستحضرات دوائية جديدة خلال عام 2019، في إطار خططها لإطلاق ما لا يقل عن 12 مستحضر دوائي جديد على المدى المتوسط ضمن سلسلة المستحضرات المرتقبة التي تضم 218 مستحضرًا جديدًا. واختتم مرسي بأن الإتمام الناجح لعملية الطرح الأولي بالتزامن مع الانتهاء من تنفيذ التوسعات والتحديثات المخططة للمنشآت الصناعية يمثل مرحلة جديدة وحاسمة في مسيرة التطور المستمرة للشركة، وهو ما سيساهم في تعزيز قدرتها على تنفيذ استراتيجية النمو التي تتبناها بهدف طرح منتجات جديدة تغطي القطاعات العلاجية الرئيسية ذات مقومات النمو الواعدة في مصر، بالإضافة إلى تنمية باقة المنتجات والتوسع في تصدير منتجاتها إلى أسواق جديدة، فضلاً عن دراسة فرص الاستحواذ على مستحضرات دوائية جديدة، وكذلك الشركات المتخصصة في إنتاج مختلف المستحضرات الدوائية الهامة.

– نهاية البيان –

للاستعلام والتواصل:

ياسمين نجم
رئيس قطاع الاتصالات وعلاقات المستثمرين
yasmine.negm@rameda.com
+20(0)1111263555

عن شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية «راميدا»

تأسست راميدا في عام 1986، وهي شركة رائدة في قطاع الأدوية المصري ومقيدة في البورصة المصرية تحت كود RMDA.CA. وتركز الشركة بصورة رئيسية على إنتاج وبيع باقة متنوعة من المستحضرات الدوائية المثيلة ومستحضرات التجميل الصيدلانية والمكملات الغذائية والاجهزة الطبية والمستحضرات البيطرية. وتقوم الشركة بمزاولة الأنشطة الإنتاجية من خلال مصانعها المقامة بالمنطقة الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر، والتي تقوم بتوظيف أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية في مجال الصناعات الدوائية ومعها الخبرة والدراية بمتطلبات السوق المحلي وأقصى درجات الاهتمام والتركيز على تلبية احتياجات وتطلعات العملاء. وتستعين الشركة بفريق إداري على أعلى مستوى لتطوير باقة متكاملة من المنتجات التي تغطي أهم المجموعات العلاجية في السوق، وذلك من خلال تنفيذ الاستحواذات الاستراتيجية على المركبات الدوائية في مجالات ذات مقومات نمو واعدة في السوق المصري، بالتضافر مع باقة منتجاتها المتنوعة والاستعانة بالمهارة الفائقة التي ينفرد بها فريق التسويق مما أثمر عن تحقيق معدلات نمو سريعة في قطاع الأدوية المصري.

التوقعات المستقبلية

يحتوي هذا البيان على توقعات مستقبلية، والتوقع المستقبلي هو أي توقع لا يتصل بوقائع او احداث تاريخية، ويمكن التعرف عليه عن طريق استخدام مثل العبارات والكلمات الاتية "وفقا للتقديرات"، "تهدف"، "مرتقب"، "تقدر"، "تتحمل"، "تعتقد"، "قد"، "التقديرات"، "تفترض"، "توقعات"، "تعتزم"، "ترى"، "تخطط"، "ممكن"، "متوقع"، "مشروعات"، "ينبغي"، "على علم"، "سوف"، او في كل حالة، ما ينفيها او تعبيرات اخرى مماثلة التي تهدف الى التعرف على التوقع باعتباره مستقبلي. هذا ينطبق، على وجه الخصوص، إلى التوقعات التي تتضمن معلومات عن النتائج المالية المستقبلية او الخطط أو التوقعات بشأن الأعمال التجارية والإدارة، والنمو أو الربحية والظروف الاقتصادية والتنظيمية العامة في المستقبل وغيرها من المسائل التي تؤثر على الشركة.

التوقعات المستقبلية تعكس وجهات النظر الحالية لإدارة الشركة ("الادارة") على أحداث مستقبلية، والتي تقوم على افتراضات الإدارة وتنطوي على مخاطر معروفة وغير معروفة ومجهولة، وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على ان تكون نتائج الشركة الفعلية أو أداءها أو إنجازاتها مختلفا اختلافا جوهريًا عن أي نتائج في المستقبل، او عن أداء الشركة أو انجازاتها الواردة في هذه التوقعات المستقبلية صراحة أو ضمنا. قد يتسبب تحقق أو عدم تحقق هذا الافتراض في اختلاف الحالة المالية الفعلية للشركة او نتائج عملياتها اختلافا جوهريا عن هذه التوقعات المستقبلية، أو عدم توافق التوقعات سواء كانت صريحة او ضمنية.

تخضع أعمال الشركة لعدد من المخاطر والشكوك التي قد تتسبب في اختلاف التوقع المستقبلي او التقدير أو التنبؤ اختلافا جوهريًا عن الأمر الواقع. وهذه المخاطر تتضمن التقلبات بأسعار الخامات، أو تكلفة العمالة اللازمة لمزاولة النشاط، وقدرة الشركة على استبقاء العناصر الرئيسية بفريق العمل، والمنافسة بنجاح وسط متغيرات الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، سواء في مصر أو على صعيد الاقتصاد العالمي، ومستجدات وتطورات قطاع الرعاية الصحية على الساحة الإقليمية والدولية، وتداعيات الحرب ومخاطر الإرهاب، وتأثير التضخم، وتغير أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار صرف العملات، وقدرة الإدارة على التحرك الدقيق والسريع لتحديد المخاطر المستقبلية لأنشطة الشركة مع إدارة المخاطر.

بعض المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، بما في ذلك المعلومات المالية، طرأ عليها بعض التعديلات بغرض التقريب العددي، وبالتالي فإنه في حالات معينة قد يختلف المجموع أو النسب المئوية الواردة هنا عن الإجمالي الفعلي.